الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط

تعزيز سياسة الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب

ورشة عمل المشروع

حول التعاون بين دول الشمال والجنوب في مجال الهجرة والتنمية

برن، سويسرا، 23–24 نيسان/أبريل 2013

ورقة معلومات أساسية

Project funded by:

1. التعاون بين دول الشمال والجنوب من أجل الهجرة والتنمية في أوقات الأزمات

ضمن إطار علاقة التعاون الدولي التي تربط "المنطقة المعروفة بالشمال" بتلك "المعروفة بالجنوب"، يمكن اعتبار *"الهجرة والتنمية"* حقلاً محدّداً يشدّد على أهمية تناول هذه الفكرة، بكلّ بساطة، كخطٍّ متَّجه يعمل بكلا الاتجاهين: فمن الجنوب إلى الشمال، يتحرّك الأشخاص عبر الحدود؛ بينما تشهد الجهة المقابلة، أي من الشمال إلى الجنوب نقل سلع ومبادرات مادية ومعنوية: أي إرسال الأموال على شاكلة تحويلات مالية؛ والأشخاص الراغبين في العودة بشكلٍ مؤقّت/فعليّ/دائم؛ والمعارف والأفكار والعلاقات ورؤوس الأموال الاجتماعية، المعرّفة في المنشورات والموادّ المطبوعة باسم "التحويلات الاجتماعية"؛ ومشاريع المجتمعات المحلية؛ والهويات إلخ.

إذاً، "الهجرة والتنمية" هو الحقل الذي تُطبَّق فيه مبادرات تلقائية عابرة للحدود يديرها مهاجرون، فضلاً عن برامج تجمع مختلف أصحاب المصلحة والسياسات العامة. وتعالج هذه المبادرات والبرامج، في الوقت نفسه، الطاقات الإنمائية للهجرة، كما تعزّز الروابط والصّلات بين دمج المهاجرين ونشاطاتهم التنموية[1].

تُظهر الحقائق والأرقام أنّ أكثر من 215 مليون شخص يعيشون، بدءاً من العام 2009، خارج بلدهم الأم لأسبابٍ متنوّعة (اقتصادية واجتماعية وسياسية وإنسانية وغيرها)، وأنّ أكثر من 700 مليون يهاجرون من إقليم إلى آخر ضمن حدود بلدهم (المنظّمة الدولية للهجرة، 2010)[2]. فضلاً عن ذلك، تظهر بعض التوجّهات المتزايدة أنّ الهجرة تحدث أيضاً بين المناطق على مستوى دول الجنوب، مما يحيل الدول التي كان تُعرف سابقاً بالدول المُصدِّرة للمهاجرين إلى دولٍ مستقبلة لهم.

وقد شهد العقد الأخير اهتماماً متزايداً وموقفاً تفائلياً أبدته المؤسسات والقوى الفاعلة، سواء في الشمال أم في الجنوب، تجاه الصلة ما بين الهجرة والتنمية، لا سيّما وأنّ التحويلات المرسَلة فاقت مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية[3]، مما أثبت طابعها المستقرّ وتأثيرها المضاد للأزمات[4] (أي الأقل تقلّباً والمساير للدورات الاقتصادية): بالفعل، بلغت تدفقات الحوالات المرسلة إلى العالم النامي في العام 2012 406 مليار دولار، بمعنى أنها شكّلت زيادةً بنسبة 6.5% بالمقارنة مع السنة السابقة، بالرغم من الضعف الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن[5]. لكن رغم هذه التوجّهات الإيجابية في حقل الهجرة والتنمية، لا بدّ من الإشارة إلى رأيين مشكّكَين ومتعارضَين يطرحان نفسيهما اليوم: فمن جهة، لا تعي الهيئات المعنيّة بسياسات الهجرة والتخطيط الإنمائي، تماماً، أهمية المساهمة الإيجابية التي يمكن أن يقدّمها المهاجرون في سبيل تطوير بلادهم (اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وغير ذلك)؛ ومن جهة أخرى، تشكّك حكوماتٌ عدّة ومواطنوها في مختلف الدول المانحة تشكيكاً عظيماً في مدى ملاءمة التعاون بين دول الشمال والجنوب ومدى فائدته في حلّ المشاكل المطروحة، بسبب الأزمة الاقتصادية بالذات.

---

[1] تمّ تفسير الهجرة والتنمية من خلال عدّة أوجه، منها على سبيل المثال دمج قضايا الهجرة في سياسات التنمية، عن طريق معالجة مواضيع مثل إرسال التحويلات، وتداول الأدمغة، والتعاون مع جمعيات المغتربين، وفي الوقت نفسه دمج جوانب التنمية في سياسات الهجرة في عدّة مجالات مثل الهجرة الدائرية، والعودة وإعادة الإدماج، وبناء قدرات المؤسسات على إدارة الهجرة في دول المنشأ.

[2] المنظّمة الدولية للهجرة (2010)، تقرير الهجرات العالمية، 2010، http://www.publications.iom.int

[3] كانت التحويلات التي أرسلها المهاجرون إلى أوطانهم في البلدان النامية تفوق المساعدة الإنمائية الرسمية بثلاث أضعاف، وقد خلّفت تأثيراتٍ عميقة على التنمية ورفاه الإنسان. (البنك الدولي، 2012، نشرة عن الهجرة العالمية والتحويلات، http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1288990760745/MigrationDevelopmentBrief19.pdf)

[4] لا ينطبق هذا التوجّه في المناطق الجغرافية كافة. فلوحظ بشكلٍ خاص أنه من المتوقع أن تبقى الحوالات المرسلة إلى أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء ثابتة، بسبب الانكماش الاقتصادي في الدول الأوروبية ذات المداخيل العالية بشكلٍ أساسي. فقد قُدّرت التحويلات المرسلة إلى أوروبا وآسيا الوسطى بـ41 مليار دولار، وتلك المرسلة إلى أفريقيا جنوب الصحراء بـ31 مليار دولار في العام 2012، وهي قيم بقيت ثابتة لم تتغيّر، رغم أنّه يتوقَّع أن تنتعش تدفقات الحوالات بشكلٍ ملحوظ في كلتا المنطقتين خلال العام 2013 (البنك الدولي، 2012).

[5] من المتوقّع أن تستمرّ تدفقات الحوالات بالارتفاع حتى تصل إلى 615 مليارات دولار بحلول العام 2014، منها 467 مليار دولار إلى الدول النامية (البنك الدولي، 2012)

بالنسبة للنقطة الأولى، من شأن الأبحاث المتعمّقة والأدلة السليمة أن توضّح المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تسجّلها الهجرة في حقل التنمية– وإن شهد الأمر بعض التحديات– وبالتحديد مساهمتها في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. فمن المحتمل أن يساعد ذلك في إدراج الهجرة على برنامج الأعمال لفترة ما بعد 2015[6]، وتحريك عجلة النقاش المتعلقة حول تسمية الهجرة هدفاً محدّداً من الأهداف الإنمائية للألفية.

أما بالنسبة للرأي المشكّك الآخر، فتستند هذه الوثيقة إلى حجّةٍ مفادها أنّ الأزمة الاقتصادية تُشكّل نقطة تحوّل لما يلي:

- إعادة تحديد الأهداف المتعلقة بسياسة عامة محدّدة؛
- إيجاد سُبلٍ مبتكرة لتوسيع نطاق الفرص على المستوى العالمي، وإيجاد أشكال جديدة للتمويل الإنمائي (بما في ذلك نسج شراكات جديدة/تحديد أصحاب مصلحة/مانحين جدد)؛
- الاستفادة من البرامج/المبادرات والسياسات التي نجحت سابقاً؛
- طرح سياسات سليمة ومتينة استناداً إلى تقييمات جديّة.

كمقدّمةٍ لهذه الحجج، لا بدّ من التشديد على أنّ الأزمة الاقتصادية تطعن في جدوى التعاون بين دول الشمال والجنوب، داعيةً إلى إجراء تغيير تحوليّ يمكّن من تجاوز المقاربات المرتكزة على المانحين. ومع أنّ المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تحافظ على أهميّتها، لكن لا بدّ من استخدامها بطريقةٍ أكثر تركيزاً وتحفيزاً، فالاستفادة من أشكال ملائمة أخرى للتمويل الإنمائي.

في هذا الإطار، سيجتمع خبراء الهجرة من الدول الشريكة في الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط في ورشة عمل، تُنظَّم ضمن إطار مشروع "تعزيز سياسة الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب"، لمناقشة *التعاون بين دول الشمال والجنوب من أجل الهجرة والتنمية*. وسيحظى هؤلاء الخبراء بفرصةٍ للتفكير في التحديات المرتبطة بالتعاون بين دول الشمال والجنوب، وبالرابط الذي يجمع بين الهجرة والتنمية لا سيّما في أوقات الأزمات. من هذا المنطلق، تتضمّن القضايا والمسائل المطروحة في الفقرات التالية ما يلي: الاهتمام بوسائل جديدة ينبغي التفكير فيها ضمن إطار التعاون بين الشمال والجنوب في أوقات الأزمات (نسج الشراكات مع أصحاب مصلحة محتملين واستراتيجيين جدد؛ التعمّق في مقاربات جديدة؛ ترتيب القطاعات حسب أولويتها، وتطبيق السياسات المتّسقة)؛ وسرد قصص ناجحة وأخرى أقل نجاحاً في مجال الهجرة والتنمية على صعيد السياسات والمداخلات التي ينبغي الاستفادة منها؛ واقتراح تغييرات في النماذج القائمة؛ فضلاً عن مناقشة العلاقات المتداخلة بين المؤسسات وعلاقات التعاون الثلاثي المحتملة.

[6] Knoll, A. (2013) 'A challenging road ahead: International migration and the post-2015 agenda' in GREAT Insights, Volume 2, Issue 3, April.

2. ما هي التبديلات والتحوّلات التي يجب إجراؤها لمراجعة هيكلية التعاون بين الشمال والجنوب من أجل الهجرة والتنمية؟

سيعرّف هذا القسم بالمصطلحات المحدّدة الواردة ضمن نموذج الهجرة والتنمية، من أجل فهم أهداف السياسات العامة في هذا المجال على نحوٍ أفضل. وسيؤمّن هذا التمرين فهماً أفضل للروابط ما بين دمج المهاجرين من جهة ونشاطاتهم الإنمائية من جهة أخرى، كما يقدّم فكرةً واضحة عن الدور الذي يمكن أن يؤديه المهاجرون في التطوّرات الخاصة بكلّ دولة، وذلك ضمن إطار التفاوض على الدور الذي يمكن أن تؤديه الهجرة في برنامج العمل لفترة ما بعد 2015. فضلاً عن ذلك، سيناقش هذا القسم، ثانياً، سبل توسيع مستويات المشاركة ضمن حقل الهجرة والتنمية، بحيث تشمل أيضاً المستوى المحلي. أخيراً، سيسلّط القسم الضوء على أهمية تأمين اتّساق السياسات، لتعزيز *العلاقات الثلاثية الإيجابية* التي تعود بالفائدة على كلٍّ من دول الإقامة والمنشأ والمهاجرين أنفسهم على حدٍّ سواء.

إعادة التعريف بشروط نموذج الهجرة والتنمية

في ما يتعلّق بإعادة التعريف بالشروط، من الضروري تفسير ما هو المقصود بالتنمية بشكلٍ واضح، ومن ثمّ الكشف عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الهجرة في مجال التنمية. فكما هو معلن عنه بوضوح في *تقرير التنمية البشرية لعام 2009*، الصادر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والمخصّص للتنقّل البشري، تعتبر التنمية– استناداً إلى النظرة الأوسع المرتكزة على القدرات التي ناقشها أمارتيا سن في كتابه (1999)[7] –عملية منح الأشخاص حرية عيش الحياة التي يختارونها، مع الاعتراف بأنّ التنقل يشكّل عنصراً أساسياً من تلك الحرية"[8]. من هنا، يكون التركيز على تحسين قدرات الأشخاص وبالتالي الفرص المتاحة لهم، لا مداخيلهم.

في ما يتعلق بدور المهاجرين– المشار إليهم في السياسات العامة بالجاليات– لا بدّ من القول إنّ المهاجرين الأفراد، رغم ما يتمتّعون به من طاقات هائلة على صعيد المساهمة في عمليات التنمية، لا يستطيعون حلّ المصاعب والقيود العامة الخاصة ببيئة معيّنة على عاتقهم، كالفساد المستشري، وسياسات الاقتصاد الشامل المضلّلة، وحقوق الملكية غير الآمنة، وغير ذلك. من هذا المنطلق، لا يمكن الاحتفاء بالهجرة بصفتها "أداة التنمية المكتفية ذاتياً من القاعدة" (دي هاس، 2010)[9]، بل ينبغي إيلاء الاهتمام، في المقام الأول، للقيود البنيوية ودور الدول المحوري في إيجاد الظروف المؤاتية التي تسمح بالاستفادة من تأثيرات الهجرة الإيجابية على التنمية.

من هنا، عند تحديد إلى أيّ مدى يمكن الاستفادة من *إمكانيات* الهجرة في مجال التنمية، لا بدّ من التشديد على أهمية الاستناد إلى سياقٍ أكثر شمولية للتنمية. فاستناداً إلى هذا السياق العام، تسمح الهجرة للأشخاص بالمشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بلدهم المنشأ، أو الاستثمار فيها، أو حتى الانسحاب منها. وبالتالي، يعتبر دور الحكومات أساسياً للمساهمة في تحقيق التطوّر الإيجابي في دول المنشأ، لا سيّما على صعيد تعزيز الثقة بالحكومة وتحريك عجلة النموّ الاقتصادي. في ظلّ هذه الظروف، من المرجّح أن يكون المهاجرون أوّل من يعترف بأهمية هذه الفرص الجديدة، فيكرّسون هذه التوجّهات الإيجابية من خلال الاستثمار، والتنقّل، والعودة إلى بلدهم المنشأ. بالفعل، لقد اختبرت عدة بلدان متنوّعة كانت، في ما مضى، تُصدّر موجات الهجرة إلى الخارج، مثل إسبانيا، تايوان، كوريا الجنوبية، الصين وأخيراً تركيا، فوائد هذه العمليات التبادلية الراسخة بين الهجرة والتنمية (دي هاس، 2010).

---

[7] Sen, Amartya (1999) Development as Freedom, Anchor Books, New York

[8] "وبعبارة أخرى، تمثل القدرة على التحرك بعدًا من أبعاد الحرية التي تعد جزءًا من التنمية – له قيمة متأصلة فضلاً عن قيمته المحتملة المؤثرة"، تقرير التنمية البشرية (2009) "التغلّب على الحواجز: التنقّل البشري والتنمية" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ص. 14–15، http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_EN_Complete.pdf

[9] de Haas, Hein (2010) 'Migration and development: a theoretical perspective', in International Migration Review, 44 (1).

في هذا المنظور، يعبّر البعض عن مخاوفه فيشكّك في مدى ملاءمة رابط الهجرة والتنمية مع الوضع الراهن، كما يتساءل عن الحاجة إلى *تغيير النموذج* نحو توظيف التنمية من أجل الهجرة. واستناداً إلى هذا التوجّه الجديد، سيكون من واجب دول المنشأ تحمّل مسؤولية جديدة، هي تحديد وتطبيق أولوياتها في مجال التنمية، فضلاً عن الخطط الاستراتيجية التي ستدعو بموجبها المهاجرين إلى المساهمة في التنمية.

توسيع مستويات المشاركة المؤسساتية، بحيث تضمّ أصحاب المصلحة الجدد في الأقاليم المحلية

أصبحت السلطات المحلية أكثر نشاطاً كقوى فاعلة في مجال التعاون الإنمائي[10]، بما في ذلك عند تنفيذ مبادرات الهجرة والتنمية، فعالجت واعترفت بالروابط ما بين دمج المهاجرين ونشاطاتهم الإنمائية[11]. ينطبق هذا الأمر بشكلٍ خاصٍ على الدول التي يعتبر فيها التعاون اللامركزي شأناً ضرورياً، كما في إيطاليا وفرنسا على سبيل المثال، كما بدأ ينطبق، بشكلٍ عام وفي الآونة الأخيرة، في دول المنشأ أيضاً (كالمغرب والسنغال مثلاً). جديرٌ بالذكر أنّ البعدَ المحلي يعني السلطات المحلية، فضلاً عن مجموعة القوى الفاعلة/المؤسسات التي تعيش وتتفاعل في مختلف الأقاليم "هنا" (في الشمال) و"هناك" (في الجنوب)، وهم: المهاجرون؛ النقابات العمالية؛ الجامعات؛ القطاع الخاص؛ المصارف؛ المؤسسات؛ المنظّمات غير الحكومية؛ المستشفيات إلخ. ضمن إطار هذه الخطط، يمكن تنظيم حوار خاصّ بين السلطات المحلية المشاركة في تطبيق سياسات الجاليات، في مختلف الدول شمالاً وجنوباً، بهدف تبادل المعارف والمعلومات.

وضمن إطار نموذج الهجرة والتنمية، يمكن أيضاً المساعدة على نهوض هذه القوى الفاعلة وأصحاب المصلحة الجدد، عبر الأقاليم وفي ما بينها، من أجل تحقيق الأهداف التالية: أ) توسيع مستويات المشاركة المؤسساتية ضمن الدولة الواحدة (وطنياً، إقليمياً، محلياً)، وبين الدول المختلفة (بين المدن)؛ ب) تمييز المانحين والموارد في أوقات الأزمات؛ ج) نسج الشراكات في الأقاليم المحلية، بما يتعدّى نطاق المنظّمات غير الحكومية التقليدية، بحيث تشمل القطاع الخاص؛ وغرف التجارة؛ والجامعات ومراكز الأبحاث؛ والمؤسسات إلخ. في حالة القطاع الخاص، من الضروري طبعاً رسم حدود المنطقة وتحديد المبادئ التي توجّه التعاون الإنمائي *مقابل* حثّ الشركات الصغيرة الحجم على المشاركة في الأسواق الدولية، من خلال إيجاد الروابط السليمة وتنظيم عمليات التعاون بين كلا هذين المجالين.

وبشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه السلطات المحلية ضمن نموذج الهجرة والتنمية، من الممكن تعميق الفهم لهذه الروابط المتداخلة من خلال توطيد أواصر التعاون *العمودي* مع مستويات أخرى ضمن الحكومة، والتعاون *الأفقي* بين القوى الفاعلة الحكومية العاملة على المستوى نفسه، مثلاً بين العاملين على الهجرة والتنمية وأولئك العاملين على مسألة الإدماج. أخيراً، لضمان عنصري الفعالية والاستدامة لهذه السياسات، على المستوى التطبيقي، يجب إدراج الشراكات/علاقات التعاون الأفقي والعمودي، على المستوى العابر للحدود، ضمن أطر العمل الحالية للحوارات الإقليمية أو المتعدّدة الأطراف.

[10] في العام 2006، اعترف الاتحاد الأوروبي رسمياً ضمن بيان المفوضية الأوروبية (2006)، بعنوان "السلطات المحلية: قوى فاعلة من أجل التنمية"، أنّ "... السلطات المحلية (...) بسبب قربها وتواجها المحلي، فضلاً عن إلمامها بالاحتياجات المحلية والخبرات في القطاعات التقليدية التي يمكن أن تؤدي إلى التخفيف من الفقر – التوسّع الحضري، وتأمين الماء والمرافق الصحية، ومساعدة المجموعات الحساسة والسكان الفقراء في المناطق النائية، تستطيع المشاركة بشكل كبير في زيادة تأثيرات المساعدة الإنمائية إلى أقصى حدّ، من خلال المؤسسات المانحة الثنائية والمتعدّدة الأطراف". أنظر:
http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2008:0626:FIN:EN:PDF

[11] أكّد على هذا الأمر أيضاً تقريرٌ أخيرٌ صدر عن مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة الخاصة بالمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة (2010)، بعنوان "الدروس المستخلصة من خبرات السلطات المحلية".
http://www.migration4development.org/sites/m4d.emakina-eu.net/files/JMDI_Migration_to_Development_LA_report_July2010.pdf

تأمين اتّساق السياسات لتنظيم علاقات التعاون الثلاثي الإيجابي

إضافةً إلى التحديات التي يواجهها المسؤولون عند إنشاء واجهات التعاون بين المستويات المحلية والمركزية المذكورة أعلاه، تظهر في أغلب الأحيان مشكلة على صعيد تأمين الاتساق بين السياسات العامة المختلفة على المستوى الوطني، وبالتحديد في مجال الهجرة والتنمية لدرجة أنّ التعاون الإنمائي يمسي خاضعاً لمصالح الهجرة، كما يحدث في الجدال القائم حول زيادة شروط تلقي المساعدات في مجال التعاون الإنمائي، وبما أنّ الهجرة ما زالت تعتبر تحدياً بالنسبة للدول المضيفة. في هذا الإطار، تمثّل سويسرا أحد الأمثلة الإيجابية التي ساهم فيها التعاون بين القطاعات، منذ العام 2011، في تعزيز العلاقة المتداخلة بين برامج عمل سياسات الهجرة والتنمية، وذلك بفضل اعتماد آلية التعاون حول الهجرة الدولية التي أرست مقاربة شاركت فيها الحكومة بأكملها، من أجل تعزيز اتّساق السياسات ضمن الإدارة السويسرية.

كما ينعدم الاتساق بين السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبي أيضاً، حيث يمكن تفسير اقتراح المفوضية الأوروبية بتسهيل الهجرة الدائرية[12] وكأنه طريقة للحد من سيّئات الهجرة الدائمة والدمج في بلدان الإقامة. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل الشروط المرهونة بتلقي المساعدة جزءاً لا يتجزأ من شراكات الاتحاد الأوروبي بشأن التنقل[13]– وهي هيكلية التعاون الأساسية في الاتحاد الأوروبية للتعاون الثنائي من أجل معالجة قضايا الهجرة بشكل شامل مع دول المنشأ والعبور– بشكلٍ يربط تسهيل التنقل مع اتّفاقات إعادة القبول في حالة المهاجرين غير النظاميين[14].

على ضوء هذه الشروط المنصوص عليها، قد يمسي من الصعب إقامة توازن معيّن وتنظيم *علاقات تعاون ثلاثيّ الأطراف* يعود بالفائدة على الدول التي أصبح المهاجرون يقيمون فيها شمالاً، ودول المنشأ جنوباً، والمهاجرين أنفسهم.
لا بدّ من الإشارة إلى انعدام التعاون بين السلطات المسؤولة عن الهجرة والتنمية في الدول كافة بشكلٍ عام، رغم أنّ هذا التعاون هو شرطٌ أساسي من شروط تأمين الاتساق بين السياسات. ومع أنّ جميع الدول قد التزمت بتعزيز منظومة "اتّساق السياسات من أجل التنمية" على مختلف المستويات الدولية (الأمم المتّحدة، الاتحاد الأوروبي)، وضمن حلقات النقاش الوطنية بشأن السياسات، فما زال الطريق طويلاً نوعاً ما لجعل سياسات الهجرة أكثر ملائمة للتنمية.

تظهر الأدلّة أنّ الأفراد الأكثر قدرةً على التنقّل عبر الحدود الوطنية هم أولئك الذين أمّنوا مركز الإقامة في كلٍّ من دولة المنشأ والمقصد، بحيث يصبح بإمكانهم السفر بين البلدين دونما خشية من فقدان مركزهم في أيٍّ منهما. ولعلّ الجنسية المزدوجة هي الضمان الأبرز الذي يخوّل هؤلاء الأشخاص السفر دونما تردّد، مع الإشارة إلى أنّ أشكالاً أخرى من الإقامة القانونية والدائمة يمكن أن تؤمّن هذه المرونة في التنقّل أيضاً. لكنّ الوضع يختلف إلى حدٍّ كبير في حالة الأشخاص الذين يتنقّلون، من دون حريّة كاملة، وفقاً لما تمليه عليهم شروط تأشيرة الدخول أو العقد الذي يفرض عليهم مغادرة دولة المقصد بعد انقضاء مدّة محدّدة، حيث يُلزمون بالعودة إلى بلدهم لكن مع إمكانية تكرار إقامتهم في وقت لاحق. فتعتبر قدرات هؤلاء الأشخاص محدودة، لكنها تبقى أكبر ربّما من الأشخاص الذين لا يمكنهم التنقّل على

12 European Commission, On circular migration and mobility partnerships between the European Union and third countries (COM[2007] 248 final, Brussels, May 16, 2007).

13 تشارك فرنسا وهولندا ودول أخرى، بشكل ناشط، في هذه الأداة الجديدة للتعاون حول الهجرة. فتمّ توقيع شراكات التنقّل مع مولدوفا (2008) والرأس الأخضر (2008) وجورجيا (2009) وأرمينيا (2011). وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بعملية التفاوض على عقد شراكات تنقّل جديدة مع دول أخرى، مثل تونس والمغرب. بدورها، تفاوض المملكة المتحدة على نسج شراكة تنقل جديدة مع غانا.

14 في الواقع، يهتمّ الاتحاد الأوروبي في المقام الأول "بتحديد مقاربات جديدة من أجل تحسين إدارة الحركات القانونية للأشخاص بين الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة المستعدة لبذل جهود ملحوظة لمكافحة الهجرة غير القانونية"، وثانياً "النظر في الأساليب الممكنة لتسهيل الهجرة الدائرية مما يمكن أن يساعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على معالجة حاجتها لليد العاملة، مع استغلال التأثيرات الإيجابية المحتملة للهجرة على التنمية، وتلبية احتياجات دول المنشأ على صعيد نقل المهارات والتخفيف من نزوح الأدمغة"، المفوضية الأوروبية، حول الهجرة الدائرية وشراكات الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة (بروكسل، 16 أيار/مايو 2007)

الإطلاق، أو الذين يضطرون للتنقّل عن طريق الأقنية غير النظامية[15]. فما هي أوجه التعاون الذي يجب تطبيقه بين الدول لتعزيز الاتساق بين السياسات، بحيث يتمّ التوصل إلى توازن بين القيود الخارجية من جهة (أي شروط الدخول والإقامة؛ الجنسية المزدوجة؛ شروط الإقامة الدائمة) والمسار الذي يختاره الفرد– من دون أن يكون مفروضاً عليه– من جهة أخرى، على غرار القدرة (والحق) على التجوّل بحرية؟

من السهل جداً أن يتمّ تفسير السياسات والمبادرات المخصّصة للمهاجرين وكأنّها تصبّ في إطار التفرقة الإيجابية ضدّ السكّان غير المهاجرين، مما يقوّض من التماسك الاجتماعي في كلتا دولتي المنشأ والمقصد. من هذا المنطلق، تدعو الحاجة إلى إقامة توازن لتفادي التمييز مع ضرورة جعل المهاجرين محوراً للمبادرات في الوقت نفسه.

3. ما هي الدروس المستخلصة من الممارسات/المبادرات الأساسية والمثيرة للجدل على صعيد التبادل بين الشمال والجنوب في مجال الهجرة والتنمية؟

يطرح هذا القسم ثلاثة محاور تدخّل مهمّة، بهدف الكشف عن نموذج الهجرة والتنمية الأمثل، وإيجاد طرق لتعزيز تنقّل المهاجرين عبر الحدود الوطنية. فيشكّك المحور الأول بالاهتمام المفرط الذي أحيطت به الحوالات ومساهمات المهاجرين الاقتصادية على امتداد العقد المنصرم، على حساب مجالات مهمّة أخرى. أما مجال التدخل الثاني– الذي لطالما كان مثيراً للجدل– فيتطرّق إلى قضية العودة. في هذه الحالة، ينصبّ محور التركيز على الهجرة الدائرية/العودة المؤقّتة، مع مناقشة التحديات الفعّالة والوهمية لتطبيق/تنسيق المداخلات والسياسات الخاصة بالهجرة الدائرية. من جهته، يخضع المحور الثالث الذي تلتزم به معظم الدول المانحة– أي دعم الجاليات وإشراكها بصفتها عناصر فعّالة في التنمية والإدماج– لتحليل وتفكيك بهدف التشكيك في الأفكار والرؤى المرتبطة بهذه المداخلات.

دمج مساهمات المهاجرين الاقتصادية وغيرها ضمن التيار السائد

بشكلٍ عام، ينطبق دمج الهجرة بالتنمية، حصرياً، على الجانب الاقتصادي من عمليات التبادل عبر الحدود الوطنية. ولعلّ أبرز ما يعكس ذلك هو الاهتمام الكبير الذي توليه الوثائق الاستراتيجية في معظم الدول المانحة برؤوس أموال المهاجرين ومساهماتهم المالية، مثل: التحويلات (إيطاليا، هولندا إلخ.)، الاستثمار الإنتاجي (فرنسا)، المهارات المهنية (فرنسا، إيطاليا، هولندا) والروابط التجارية لإنشاء شركات الأعمال (هولندا). أما المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية، فلا تُستهدَف بشكل كبير بصفتها حلقات لتحقيق التنمية، رغم أنّ المعنيّين اعترفوا بأهميّتها في بعض الحالات[16]. ولعلّ أحد الأسباب التي تدفع بالمسؤولين إلى تفضيل مساهمات المهاجرين اقتصادياً هو سهولة قياس هذه المساهمات، بينما يُعتبر التغيير الاجتماعي والثقافي، المتأثّر بما يعرف "بالحوالات الاجتماعية" (ليفيت، 1998)[17]، أكثر تقلّباً

[15] Newland, K. (2009) Circular Migration and Human Development, Background paper for the HDR2009, http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2009/papers/HDRP_2009_42.pdf

[16] يذكر السفير السويسري، مارتن داهندن، في خطابه العام 2010 بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج "الدراسات العليا حول الدول النامية" (NADEL): "رغم ذلك، لا ينحصر تأثير التنمية بالحوالات، ونزوح الأدمغة أو كسب العقول، والاستثمارات، بل يتضمّن أيضاً أبعاداً اجتماعية سياسية وثقافية مهمّة"، "الهجرة والتنمية: نظرة نحو التعاون الإنمائي"، زيوريخ، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2010. للاطلاع على الخطاب كاملاً، أنظر: http://www.deza.admin.ch/ressources/resource_en_207669.pdf

[17] Levitt, Peggy (1998) "Social Remittances: Migration Driven Local-Level Forms of Cultural Diffusion", in International Migration Review 32: 926-48.

وغير قابل للقياس عند إعداد مسار الهجرة والتنمية الموجّه نحو السياسات. في الوقت نفسه، تثير التحوّلات السياسية قدراً كبيراً من الجدل، كما لا يمكن التنبؤ بها، ويجب دراستها وفقاً لكلّ حالةٍ على حدة، لا سيّما وأنها لا تندرج تماماً ضمن الرؤى الإيجابية لتأثيرات عمليات عبور الحدود الوطنية. في الواقع، يمكن القول إنّ المجال الوحيد الذي يمكن إدارته، من حيث المفهوم، حتى هذه اللحظة بدون أي مخاطرة، والذي يمكن أن يلقى الدعم المطلوب "باسم التقدّم"، هو المجال الاقتصادي. من هنا، تواجه مقاربات الهجرة والتنمية خطر إدراجها ضمن خانة أطر العمل الاقتصادية السائدة، من دون إيلاء الاهتمام الكافي بالتعددية والتنوع والاستقلالية ووساطة المهاجرين.

العودة والهجرة الدائرية ووفاء المحترفين

لطالما كانت العودة وإعادة الإدماج موضوعَين أساسيين في مقاربات الهجرة والتنمية. في ما يتعلق بالعودة، يمكن تحديد نوعين مختلفين من النشاطات بشكل عام، يركّز الأول على العودة الطوعية/الميسّرة، فيما يُعنى الثاني بالعودة الدائرية. ومع أنّ العودة اكتسبت لبعض الوقت (حتى العام 2000)، دلالةً سلبية ضمن مبادرات الهجرة والتنمية[18]، لكن تمّ الاحتفاء بالإمكانيات القويّة التي تتمتّع بها الهجرة الدائرية في مجال التنمية، من خلال نقل المعارف والمهارات. وليس هذا فحسب، لا بل إنّ السياسة الحكومية/التجربة الفرنكوفونية الراسخة والمعترف بها عالمياً اليوم، أي سياسة "التنمية المشتركة"، اكتسبت، قبل العام 2000، دلالةً سلبية بصفتها شكلاً من أشكال "العودة الميسّرة المقنّعة".

أفادت الأبحاث أنّ حصّة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة نامية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بعدد خرّيجيها المقيمين في الدولة التي تقوم بالاستثمار. كما تبيّن أيضاً أنه كلّما ارتفع عدد المهاجرين أصحاب المهارات العالية من بلدهم إلى دولة معيّنة أخرى، تعزّزت العلاقات التجارية بين البلدين. من هذا المنطلق، يمكن أن تطبّق الدول المعنيّة، في سبيل تعزيز ولاء محترفيها المقيمين في الخارج، مجموعةً من الحوافز التي تترافق مع سياسات متّسقة وميسّرة. ومن هذه الحوافز على سبيل المثال، منح حقوق التصويت؛ تسجيل تقدّم على صعيد قابلية تحويل حقوق الضمان الاجتماعي؛ إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات وشراء الأراضي، إلخ. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه السياسات تكون، في بعض الحالات، مثيرةً للجدل، وبالتالي، فإنّ شروط تقبّل المساعدة من جهة وقلة السياسات المتّسقة من جهة أخرى، لم تساعد، كما ورد أعلاه، في نجاح برامج الهجرة الدائرية.
فضلاً عن ذلك، يمكن أن تعني الهجرة الدائرية أيضاً تدريب الأشخاص في الدول الأكثر فقراً، من خلال مِنحٍ دراسية يستفيد منها الطلاب في مختلف المجالات الأساسية في الدول الغنيّة. فعندما تدور عجلة التنمية، وتتحسّن الظروف بما يكفي لجذب الأشخاص إلى أوطانهم، فإنّ الجاليات ستعود إلى بلدها فعلاً، تماماً كما فعلت في الهند وكوريا الجنوبية والصين. وستكون هذه الجاليات نفسها قد نمّت علاقات دائمة من شأنها أن توطّد عمليات التبادل عبر الحدود بين الدول في الشمال والجنوب.

إشراك أبناء الجاليات: ما هي الرؤيا للمستقبل؟

إنّ التشجيع على مشاركة جاليات المغتربين هو أحد أبرز المواضيع المطروحة في عدة دول أوروبية مانحة، مثل فرنسا، إيطاليا، هولندا، سويسرا، ألمانيا، النروج، إسبانيا والمملكة المتّحدة. فمن الخصائص التي تميّز هذا المحور، تطبيق مبادرات لدعم جمعيات المغتربين التي تعمل من أجل تنمية بلدها المنشأ، من خلال برامج بناء القدرات.

بالفعل، تفترض كلّ من دول الشمال والجنوب أنّ جمعيات المغتربين يمكن أن تنشط في مجال دمج مجموعات المهاجرين في المجتمع المضيف، فضلاً عن تسهيل الاستثمارات في دول المنشأ. فتتعدّد الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد أنّ التنقل عبر الحدود الوطنية يمكن أن يعزّز من الإدماج، منها على سبيل المثال لا الحصر: بهدف جمع الأموال لتنفيذ النشاطات العابرة للحدود الوطنية، يجدر بالمهاجرين تحسين مهاراتهم اللغوية وإلمامهم بالقوانين والأنظمة المحلية، وهما جانبان مهمّان من جوانب الإدماج. ثانياً، بهدف تنظيم مشاريع تعاون دولية، يجدر بجمعيات المهاجرين التعاون مع مجموعات محلية أخرى، وهي طريقة لتعزيز التفاعل بين المنظّمات/المؤسسات الأهلية

[18] يمكن ملاحظة توجّه مختلف– غالباً بسبب الأزمة الاقتصادية التي كشفت عن براثنها في الشمال بشكلٍ خاص– نحو العودة الميسّرة.

وتوطيد التحالفات والشراكات المنشأة من أجل التنمية. من هنا، عندما يتمّ تطبيق هذه الإجراءات الخاصة "بإدماج المهاجرين"، يمكن حينذاك توقّع النشاطات الإنمائية التي تستهدف دول المنشأ.

لكنّ موضوع مشاركة جاليات المغتربين[19] يفتقر، غالباً، إلى نقاشاتٍ جدّية بشأن الأهداف الطويلة المدى لاستدامة جمعيات/مداخلات جاليات المغتربين. وينطبق هذا الأمر على المؤسسات/السلطات في الشمال والجنوب التي بدأت بدعم الجاليات في بلاد المهجر. بالفعل، يواجه المعنيّون تحدّياتٍ ملحوظة في محاولة منهم لإضفاء طابعٍ أكثر تشاركية وشمولية على هذه العمليات. لهذا السبب، من الضروري التعامل، قدر الإمكان، مع مجموعة متنوّعة من جمعيات المغتربين، لا سيّما في حالة جاليات الدول التي تضمّ فئات سياسات متنازعة. فضلاً عن ذلك، لا بدّ من التنبّه إلى الاختلاف في القدرات بين جالية وأخرى، وربّما دعم المجموعات التي لم تصلها بعد الرغبة في التنافس. وإذا كان من المعتقد أنّ بناء التحالفات والشراكات (ذات الأصول) المختلطة يعزّز الإدماج، فمن الضروري بناء الثقة بين "القوى الفاعلة التقليدية في مجال التنمية" من جهة والجاليات من جهة أخرى، بالرغم من الأخبار المتضاربة، والمجحفة أحياناً، عن الهجرة. وكما هو مذكور سابقاً، لا بدّ من فهم دور الأنواع المختلفة لجاليات المغتربين وإدراك تأثيرها على المدى الطويل بشكلٍ أفضل. فما هي مسارات التخصّص والاحتراف المتوقّع أن تسلكها الجاليات؟ هل يتمثّل الهدف بحشد كفاءات فئة صغيرة والتعاون معها؟ هل يجازف المسؤولون بإنشاء حلقة تبعية جديدة (مشابهة لما حصل مع المنظّمات غير الحكومية)؟ لما كانت أغلبية الدول قد طبّقت برامج لدعم جمعيات المغتربين وتمويلها، فلا بدّ من إيلاء اهتمام كبير بتبادل الدروس والعبَر المستخلصة لإحراز المزيد من التقدّم.

4. كيف يمكن تعزيز الترابط بين التعاون شمالاً–جنوباً والتعاون بين دول الجنوب؟

إذا كان المعنيّون، على نطاقٍ واسع، يحتفون بالتعاون بين دول الشمال والجنوب والتعاون بين دول الجنوب نفسها، فيبدو أنّ هذين النوعين للتعاون يسلكان مسارين متوازيين، وأنّه يتمّ الإغفال عن صلات الوصل بينهما بشكلٍ كامل. من هنا، نودّ، في هذا القسم الأخير، أن نسلّط الضوء على الآليات/الأنظمة التي يمكن تطبيقها لتعزيز الترابط بين هذين النوعين من التعاون. في هذا الإطار، عند دراسة الممارسات المثيرة للاهتمام التي تربط بين كلا نوعي التعاون، طرح البعض فكرة التعاون الثلاثي الأطراف في مجال الهجرة والتنمية، مع التحقّق إن كانت قابلة للتطبيق، لا سيّما في أوقات الأزمات. فضلاً عن ذلك، تمّت مناقشة آليات أخرى صُمّمت وطُبّقت لنسج شراكات متناسقة/"حقيقية" بين الشمال والجنوب، مع ربطها بممارسات الرصد والتقييم بشكلٍ خاص.

التعاون الثلاثي الأطراف؟

[19] للمزيد من الملاحظات المفصّلة، أنظر المنشورات التالية:
IOM/MPI (2012). Developing a Road Map for Engaging Diasporas in Development. A Handbook for Policymakers and Practitioners in Home and Host Countries, Geneva and Washington, IOM/MPI
http://www.migrationpolicy.org/pubs/thediasporahandbook.pdf; Horst, Cindy (ed.) (2010). Participation of Diasporas in Peacebuilding and Development. A Handbook for Practitioners and Policymakers. Prio Publication
http://unpos.unmissions.org/Portals/UNPOS/Repository%20UNPOS/PRIO%20Report%202-2010%20with%20links.pdf

بفضل الأداء الاقتصادي الملحوظ في الدول الناشئة، شهد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف نموّاً سريعاً في السنوات الأخيرة. فقد تفوّقت مظاهر التعاون هذه على دورها التقليدي كمكمّل للتعاون بين دول الشمال والجنوب، وأصبحت اليوم مصدراً لا غنى عنه لتبادل المعارف والأفكار المبتكرة بالنسبة للعديد من الدول النامية. في هذا الإطار، يُعرَّف التعاون الثلاثي من أجل التنمية بأنه نسج شراكات بين الدول الأطراف في لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية والبلدان المحورية (الجهات المزوّدة للتعاون بين دول الجنوب) من أجل تطبيق برامج/مشاريع تعاون إنمائية في الدول المستفيدة (التي تتلقى المساعدة الإنمائية)[20]. هنا، يمكن إيجاز أربع حسنات للتعاون الثلاثي الأطراف والتعاون بين دول الجنوب، هي: الفوائد المتراكمة نتيجة تبادل المعارف والخبرات بين النظراء من أجل إيجاد الحلول الفعّالة؛ تبادل الوسائل التكنولوجية والخبرات الملائمة للتشجيع على الالتقاء مع أهداف التعاون بين دول الشمال والجنوب؛ احترام الملكية الحقيقية، مع تسلّم دول الجنوب لدفّة القيادة؛ وانبثاق الدول النامية بسرعة كمانحين جدد (تقرير التنمية البشرية 2013)[21]. في أفريقيا، تشكّل خمس دول أمثلةً عن دولٍ محورية شاركت في برامج التعاون الثلاثي الأطراف مع دول مانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي: المغرب، تونس، مصر، كينيا وجنوب أفريقيا.

يمكن اعتبار اليابان نموذجاً يمكن الاستشهاد به في هذا السياق: فقد خبرت هذه الدولة مساراً إنمائياً شبيهاً بما تختبره بعض الدول اليوم، حيث أنها كانت، في ما مضى، تستقبل المساعدات الأجنبية فقط، ثم تحوّلت، لبضع سنوات، إلى أداء دور مزدوج كدولة متلقية للمساعدات ومانحة ناشئة، قبل أن تصبح في نهاية الأمر دولة مانحة فحسب[22]. في هذا الإطار، يفترض التعاون الثلاثي الأطراف أنّ تبادل الخبرات والمعارف والوسائل التكنولوجية المناسبة في مجال التنمية بين الدول النامية قد يؤدي دوراً مفيداً جداً في التعاون الإنمائي، وبالتالي يضمن الحصول على دعم المانحين. هنا، تجدر الإشارة إلى ممارسة جديرة بالاهتمام– رغم كونها لا تركّز على الهجرة والتنمية– سُجّل بموجبها تعاون بين البرازيل واليابان والموزامبيق. فقد ساعدت اليابان البرازيل على تطوير منطقة السفناء الاستوائية (المعروفة باسم "سيرادو")، بحيث جعلتها المنتج الرئيسي لحبوب الصويا وغيرها من المنتجات الزراعية. اليوم، تمدّ الدولتان يد العون إلى الموزامبيق لتطوير منطقة السفناء الشاسعة في تلك الدولة (تقرير التنمية البشرية 2013).

ينبغي اعتبار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف مقاربةً أساسية في عمليات التعاون الإنمائي، مع تجنّب تجزيء المساعدات بشكل مفرط بين عدد متزايد من القوى الفاعلة الناشطة في التنمية. لكن من الممكن أن تطرح هذه الأشكال المنبثقة من توزيع المساعدات صعوباتٍ على صعيد تحديد العلاقات الثلاثية السليمة والمنطقة التي تُعنى بقضايا مرتبطة بالهجرة والتنمية. ومن الممكن تصوّر هذه العمليات في إطار برامج تمتدّ لسنوات متعدّدة، تشارك فيها دول "مانحة" إلى جانب دول في الجنوب تمرّ بمراحل مختلفة من التطوّر والخبرات بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة والتنمية.

من القضايا التي بدأت تُطرح في دول الجنوب هي تحوّل الدول التي لطالما كانت تصدّر موجات الهجرة إلى دول عبور ومقصد بالنسبة للمهاجرين. نتيجةً لهذه الظاهرة في بعض الدول (مقل السنغال وغانا والمغرب إلخ.)، يمكن ملاحظة تشكّل جاليات– ضمن إطار جمعيات وجماعات محلية– في دول الجنوب[23]. وبالتالي، تواجه هذه الدول مشكلة "دمج المهاجرين" وهي لما تزل في حالة إنكار تامة للواقع المتغيّر الذي تعيشه والمشكلات المرتبطة به. في هذا السياق، يجادل البعض بأنّ هذه الدول تستطيع الاستفادة من تجارب دول أخرى في الجنوب،

[20] Talita Yamashiro Fordelone, (2009) Triangular Cooperation and Aid Effectiveness, OECD Paris.

[21] أنظر أيضاً: تقرير التنمية البشرية 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نهوض الجنوب وتقدّم البشرية في عالم متنوّع، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[22] أصبحت الدولة الآسيوية الأولى العضو في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في العام 1964 (تقرير التنمية البشرية لعام 2013).

[23] أنظر بحث أخير صادر عن منظّمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي:

OECD paper by Gagnon Jason and David Khoudour-Castéras (2012) SOUTH-SOUTH MIGRATION IN WEST AFRICA: ADDRESSING THE CHALLENGE OF IMMIGRANT INTEGRATION, OECD Working Paper 312, April, Paris http://www.oecd.org/dev/emea/Immigration%20West%20Africa.pdf

مثل تايلاندا وكوستاريكا وغيرهما[24]. في ما يتعلق بهذا المنحى الجديد، قد يكون من المفيد التأكّد إن كان المجال مفتوحاً أمام تبادل الخبرات والنماذج من خلال برامج التعاون الثلاثي الأطراف.

ثقافة التقييم

تستثمر معظم الدول، بشكل متواضع، بعض إمكانياتها في إجراء تقييمات مستقلة وتقييمات ذاتية للدروس المستخلصة في مجال الهجرة والتنمية، لاكتشاف مواطن النجاح والفشل في تجربتها. ومع أنّه تمّ إنشاء "شبكات الممارسات المهنية" في مجالات أخرى، لإطلاق بقية الفرقاء على نتائج التقييمات، بحيث يستفيد الجميع من الدروس المستخلصة، إلا أنّ نتائج التقييمات القليلة نسبياً المتوفّرة في مجال الهجرة والتنمية تعتبر مشتّتة نوعاً ما، وغير متبادلة بشكل نظاميّ بين الدول. ولما كانت الكلفة المباشرة لإجراء مثل هذه الدراسات مرتفعة بالنسبة لبعض الدول، فمن الممكن التفكير في طرق للتخفيف من التكاليف، كتشاطر الأعباء المالية مثلاً. فضلاً عن ذلك، ضمن إطار العمل الذي يحيط بالتعاون بين دول الشمال والجنوب، والتعاون بين دول الجنوب، والتعاون الثلاثي الأطراف، يجمع للحكومات أن تضافر جهودها لتحدّد أبرز سياسات وبرامج المصلحة المشتركة التي يمكن أن تخضع مواضيعها "لتقييم مشترك". فمن شأن هذا الأمر أن يشجّع دول المنشأ والعبور والمقصد على مضافرة جهودها بدورها، فتتبادل المنهجيات والمعايير العامة لإجراء التقييمات المشتركة حول مدى مساهمة التنقّل في تعزيز نتائج الهجرة والتنمية. لهذا الهدف، يمكن إنشاء مجموعات تقييمية تضمّ أصحاب مصلحة أساسيين من أكاديميين ومنظّمات حكومية وغير حكومية في كلّ من الدول المرسلة ودول الإقامة. جديرٌ بالذكر أنّ الأدلة ستكون، في بعض الحالات، خاصة بدولة بعينها، وبالتالي ينبغي التنبّه إلى ضرورة عدم نقل النتائج والتوصيات، كيفما اتّفق، من بيئة إلى أخرى.

[24] المرجع نفسه.